

## ريبورتاج

## فارزة

■ حسين رشيد

## المال الأسود والصناديق البيض

في أوائل خطاباته الرئاسية، أعلن العبادي عن اكتشاف ٥٠ ألف منتسب أممي فضائي، وأعلن في وقتها أن تلك الخطوة الأولى في محاربة الفساد، وإن ثمة خطوات أخرى ستكون لاحقة منذ ذلك التاريخ، أي قبل نحو أكثر من ثلاث سنوات، والسيد العبادي يتوعد البعض ويهدد البعض بكشف ملفات الفساد ودعوتهم لتسليم الأموال التي سرقتها أو سيعلم عن أسمائهم في وسائل الإعلام، هذه الدعوة الأخيرة ذكرتني بأيام الدراسة في المتوسطة وبالذات في درس الفيزياء في الامتحان الشهري، كان المدرس قبل أن يكتب الأسئلة على السبورة وبعد جمع كتب الفيزياء لجميع الطلاب ووضعها على مقربة منه، يطالبنا بأن يسلم الطلاب (الغشاشون) أوراق الغش التي أعدها مسبقاً، وإلا سيقوم بتفتيش الطلاب طالباً طالباً، علماً أنه يعلم جيداً من هم الطلاب الذين يقومون بالغش، لكنه كان يخشى أن يكشفهم أو حتى ينفذ تهديده بالتفتيش، فقد كانت قواطع الجيش الشعبي قائمة، ومن المحتمل أن يدرج اسمه في أقرب قاطع من قبل أولياء أمور الطلبة (الغشاشين).

في الأربع سنوات الماضية، تغانمت الكتل والأحزاب السياسية المنتفذة بالسلطة الوزارات والمؤسسات التي تتمتع بواردات مالية وفيرة، إن كان عبر ما يصدر من ثروات طبيعية أو ما يستحصل من أموال لقاء خدمات متواضعة كانت أو تعليمية أو عبر استحصال رسوم معاملات أو غرامات، واستطاعت من خلال الاستحواذ على نسبة من تلك الواردات أو الدخول في المناقصات والعقود والمشاريع الاستثمارية، إيجاد عوائد مالية كبيرة، فضلاً عن الاستحواذ والاستيلاء على المال العام عبر ما يعرف بالاستثمار الذي يختلف في العراق عن كل أنواع الاستثمار في العالم، إذ فضل حسب مقاسات خاصة تسمح بنهب الشركات والمصانع والمعامل الحكومية، وليس بعيد عن كل ذلك، يكاد أن يكون لكل حزب مصارف خاصة يشترك بمزاد العملة اليومي الذي يهدر ملايين الدولارات الحكومية لصالح مكاسب بالملايين من الدولارات للمصارف الأهلية الإسلامية كانت أو غير الإسلامية، والتي بلغ عددها (٣٨) مصرفاً مقابل (٧) حكومية، فضلاً عن عشرات شركات التحويل المالي من خلال ذلك كله وغيره، تمكنت الأحزاب المنتفذة تكوين إمارات مالية.

هذا المال الأسود سيكون من أساسيات الفوز بالانتخابات وكسب أصوات الناس البسطاء، ممن تعمدوا تقييد الوعي عنهم بالترويج لمختلف القصص الخرافية والاختلافية التخوفية، بهذا المال ستنتقل حملات توزيع البطانيات وأكياس الرز وكراتات الشنن، وربما المراجيح الهوائية، وإطلاق الوعود والمشاريع الوهمية للفقراء والمحتاجين والوعود بالتعيين رغم خلو الموازنة غير المقررة من الوظائف، وإن وجدت، ستكون من حصة أبناء ألام الأحزاب الحاكمة، فضلاً عن المفوضية المتغائمة بين ذات الأحزاب التي ستحرص حتماً على زيادة الأصوات بشتى الطرق، ومنها برامج العد الإلكتروني التي سلمت لشركة خارجية، رغم أن العملية الانتخابية تُعد بمثابة استحقاق وطني ديمقراطي، يفترض أن يخضع للمتابعة والإشراف الوطني السیادي، لكن البرلمان الذي يقر نظام سانت ليغو المعدل السارق لأصوات الكتل الصغيرة، لا يهتم لذلك بقدر اهتمامه بعدد مقاعد كل حزب وكتلة وتحالف اشتركت بخراب السنين الماضية.

قال رئيس الوزراء حيدر العبادي في مؤتمره الأسبوعي، إن (الحكومة ملتزمة بأربعة أمور أساسية ومهمة: هي حصر السلاح بيد الدولة، وعودة النازحين، واستتباب الأمن، ودعم مفضوية الانتخابات بالأجهزة الإلكترونية لمنع التلاعب بالتصويت). وهذا دليل على تلوث الصناديق البيض بالمال الأسود.

هذا المال الأسود سيكون من أساسيات الفوز بالانتخابات وكسب أصوات الناس البسطاء، ممن تعمدوا تقييد الوعي عنهم بالترويج لمختلف القصص الخرافية والاختلافية التخوفية



## اللحوم المستوردة تغازل الفقراء بأسعارها... وتعرضهم للخطر بأنواعها



وتدخل العراق كميات كبيرة من المواد الغذائية المعلبة والمشروبات الغازية واللحوم والزيوت النباتية والأجبان، من دول عربية وأجنبية كسوريا ومصر وإيران والصين، عبر منافذ العراق الحدودية، ولا تخضع هذه المواد في معظم الأحيان، إلى فحص يؤكد صلاحيتها للاستخدام البشري. ويعزو محمد المياحي بائع لحوم (قصاب) سبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء العراقية، إلى قلة أعداد الأبقار والأغنام التي تصل ساحات البيع المنتشرة في العاصمة، إضافة إلى نوعية لحومها الممتازة والمشهورة في المنطقة الأمر الذي جعلها عرضة للتهريب الذي عده من أسباب ارتفاع سعرها أيضاً. فيما نوه ميثم ماضي، بائع لحوم مستوردة في سوق بغداد الجديدة، إلى أن هناك أنواعاً عدة من اللحوم المستوردة ومن شتى المناسخ الهندية والاسترالية والأوروبية، منها ما هو جيد وأخر رديء، وربما منتهية الصلاحية، لكن للأسف، بعض التجار من ضعاف النفوس، يتعمدون إلى تغيير التاريخ والمناسخ ويتم عرضها

بسرعة مغر. بهذا الشأن سبق وأن كشفت لجنة الصحة والبيئة النيابية، عن أن أغلب اللحوم المستوردة هي غير شرعية ويتم استبدال مناسخها بمناسخ أخرى وجلبها للعراق، محذرة من استخدام تلك اللحوم للاستهلاك البشري، فيما دعت المؤسسات الرقابية وجهاز التفتيش والسيطرة النوعية إلى تفعيل دورها بشأن هذه القضية. وقالت اللجنة في بيان صحفي، إنه لا بد من وجود مفردة

الأمن الصحي وتطبيقها لحماية سلامة المواطنين من اللحوم غير الصالحة للاستهلاك البشري، داعية المؤسسات الرقابية الصحية وجهاز التفتيش والسيطرة النوعية إلى تفعيل دورها بشأن استيراد هذه اللحوم لاقفة إلى: أن أغلب التقارير المعنية تشير إلى وجود خطر يهدد حياة المواطن نتيجة تلك اللحوم، ولابد من اتخاذ تدابير بشأن السيطرة على تدفقها بشكل غير طبيعي على البلد.

وبهذا السياق حذر النائب عادل المنصوري، من خطورة اللحم الهندي المنتشر في المطاعم التي تنتج الكباب وباقي المأكولات، مبيناً أنه، مستورد من دول موبوءة وسط غياب تام للرقابة الصحية. وقال المنصوري، إن الرقابة الصحية في العراق غائبة ولا تؤدي دورها والشعب العراقي يتعرض لموت بطيء من خلال اللحم الهندي الذي يستورد من دول موبوءة بالأمرض. وبين المنصوري، أن الجهات المختصة في البلد، تعرف جيداً هذه المخاطر، ولكن لم تتخذ أي إجراء بخصوص المواد الغذائية المستوردة، داعياً الحكومة ووزارة الصحة ولجنة الصحة والبيئة النيابية، إلى إعطاء الموضوع الاهتمام المطلوب. لكن تلك التصريحات لم تصل إلى مقنني هذه اللحوم بشتى أنواع الأمراض، ومنهم الشاب مصطفى قاسم، الذي أغراء سعر طبق من الكباب شهى المنظر، لكنه كاد يؤدي بحياته وحياته والدته، لولا اتخاذ الإجراءات الصحية لهما، إلا أن بالرغم من كل ذلك، أصيب مصطفى بالتهاب القولون المزمن، فيما تعرض حسنين إلى حالة تسبم حادة، جراء تناوله أحد أنواع اللحوم المستوردة التي وجد سعرها ملائماً قياساً بسعر اللحوم المحلية، تسببت له بتهدج معوي حاد وتحسس من اللحوم الحمراء.



أعلن المفتش العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أنه (يتعذر على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حالياً شمول مواطنين جدد بالإعانة الاجتماعية لكون التخصص المالي لعام ٢٠١٨ المرصود لهذا الغرض يغطي فقط إعانات المواطنين المسجلين سابقاً ضمن قاعدة البيانات في الوزارة، وإنه لا يمكن استيعاب أعداد جديدة في الوقت الحاضر).

يتحدث المفتش هنا وكان وزارته قامت بكل الواجبات المناطة بها، متناسياً أن وضع البلاد الحالي والمتغير بين لحظة وأخرى، فضلاً عن الإجراءات التقشفية التي تقوم بها الحكومة، ستكون سبباً في زيادة أعداد المستحقين لإعانات الوزارة التي يفترض أنها تأخذ ذلك بالحسبان، مقلماً يتوجب عليها الاستفادة من المبالغ المرصودة في مشاريع مدرة للأرباح التي يمكن بها زيادة مبالغ الإعانة أو زيادة أعداد المستحقين الذين سقطوا في خانة الفقر والحاجة جراء فساد الطبقة السياسية الحاكمة.



البطاقة التي جات نتيجة الفساد في من شيدت بتجاوز مؤلا الباعة على الرصيف وزدول المواطن إلى الشارع.

عسرة: محمود رؤوف

## أطبائنا.. رحمة بنا

لأجل مراعاة ظروف المواطن، ووضعها الاقتصادي والظروف الصعبة التي مررنا بها ونمرُّ بها الآن، لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات والتشريعات المهمة بهذا الشأن ومنها، دعوة اللجان البرلمانية ممثلة باللجنتين الصحية والاقتصادية، إضافة إلى ممثلين عن وزارة الصحة ونقائبي الأطباء والصيادلة، إلى تشريع أو سن قانون يحدد بموجبه أجور معاينة أو أجور الكشف لكل طبيب، مع الأخذ بالحسبان، الشهادة والتخصص والكفاءة، إضافة إلى أهمية أن يعمل الطبيب في مجال واحد، يعني من يوظف في مستشفى حكومي أو مركز صحي أو مستوصف، لا يحق له فتح عيادة خاصة أو العمل في مستشفى أهلي، لأجل أن يركز وقته ومهارته في العمل المناط به، على أن يتمتع هذا الطبيب بمرتب مجز ومكافآت ومخصصات تقارب ما يجنيه الطبيب

## مناهدة

تتنوع أشكال التجاوزات على المال العام، إن كان بضم الرصيف إلى المنزل أو المحل أو العمل أو بحجزه ببعض البضائع وسد الطريق على المواطنين، أو كما توضح الصورة المرفقة من شارع ٥٢ قرب دائرة الكهرباء، وكيف تحولت حاويات النفايات إلى مواد لمنع توقف السيارات، ما يعني رمي النفايات على الرصيف أو الجزرة الوسطية، علماً أن سيارة النظافة تمر بشكل يومي مع المراقب البلدي وفرق جباية رسوم البلدية، لكن دون أن ينتبه أي منهم لهذا التجاوز، أو ينتبه، لكنه لم يحرك ساكناً، وحتماً أغلبنا يعرف السبب.

## مناهدة إلى وزير التربية لطفاً

إني المواطنة مريم شاكر محمود، خريجة معهد معلمت قسم عربي للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ من سكنة بغداد، أكملت دراستي الإعدادية / الفرع العلمي بتفوق، لكن ظروف العائلة الصعبة حالت دون اكتمال الدراسة الجامعية، متزوجة وزوجي عاطل عن العمل حالياً، ولدينا خمسة أطفال، ولكم تصور حالة العائلة في ظل الظروف المعيشية القاسية. منذ ٥ سنوات أعمل بصفة محاضر في مراكز محو الأمية التابعة لتربية الكرخ الثالثة، وحسب الأمر الإداري المرقم ٥٩٠٦٨ في ٢٠١٣/١٢/١٠، وقد قدمت للتعيين مرات عدة، ولكن لم تستخ لي فرصة رغم شمول نسبة عالية من أقراني لنفس الاختصاص والعام الدراسي بالتعيين، حالياً محاضرة بدون أجر في مدرسة اليعربية الابتدائية للبنين، راجية شمولى بعطفكم الأبوي بمد يدكم الكريمة لمساعدتي بمنحة فرصة تعيين أو عقد باجر لتربية الكرخ الثالثة، وفقكم الله لكل ما فيه خير للناس.

## البطاقة الموحدة؟

فرق كبير بين حصولك على البطاقة الانتخابية والبطاقة الموحدة، فالأولى تحصل عليها من مكان قريب من بيتك وبعملية سهلة جداً ومجاناً، دون أي تكلفة وربما يصل الأمر بموظفي المفوضية طرق بيوت المواطنين وفرض البطاقة الانتخابية عليهم. أما الثانية، فبين التسجيل الإلكتروني ومراجعة دائرة النفوس الخاصة بك وقد تكون في محافظة أخرى، وبين مزاج ضباط ومدققى المعاملة

## إشارة

عقيل كاظم التميمي المهندس